تقدير موقف

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

ضربات حقل خور مور وتحولات المعادلة الأمنية والسياسية في العراق
قراءة تحليلية في الدوافع والسياقات والمآلات

قسم الابحاث

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

ضربات حقل خور مور وتحولات المعادلة الأمنية والسياسية في العراق
قراءة تحليلية في الدوافع والسياقات والمآلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث الدراسات الأمنية / الدراسات السياسية

الاصدار / تقدير موقف

الموضوع / الامن والدفاع/ السياسة الداخلية والخارجية

قسم الابحاث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org
Since 2014

قسم الابحاث

تشكل الضربة التي استهدفت حقل خور مور للغاز في محافظة السليمانية في نهاية شهر تشرين الثاني، واحدةً من أهم الحوادث الأمنية التي تكشف عمق التحولات المحتملة في البيئة العراقية ليس فقط بوصفها عملية استهداف لمنشأة استراتيجية تمسّ البنية الاقتصادية لإقليم كردستان، بل بوصفها أيضاً مؤشراً على محاولة إعادة ترسيم خرائط العلاقات السياسية، واختبار حدود العلاقة بين الفاعلين السياسيين والأمنيين في بغداد وأربيل، فضلاً عن كونها جزءاً من مشهد إقليمي-دولي يتجه نحو تصاعد التنافس على موارد الطاقة ومسارات النفوذ، خصوصاً مع تزايد المخاطر الجيوسياسية في المنطقة.

لم يقع الهجوم على حقل خور مور في لحظة عابرة، بل في سياقٍ تزداد فيه هشاشة التفاهمات بين القوى السياسية الشيعية والقوى الكردية، ومع مرحلة جديدة تسعى فيها الولايات المتحدة إلى إعادة ضبط ميزان القوى داخل العراق عبر تبنّي استراتيجية تستهدف تقليص نفوذ الفصائل المسلحة، بالتوازي مع رغبتها في دفع بغداد نحو مقاربة أمنية جديدة تتناسب مع مسار خفض التصعيد في المنطقة، خصوصاً بعد التطورات الإقليمية الواسعة التي شهدتها عقب الحرب الأخيرة في غزة وتفاعلاتها على الجبهتين اللبنانية والعراقية.

أولاً: دلالات استهداف خور مور

يمثل حقل خور مور بنية حيوية لإقليم كردستان، فهو مصدر رئيسي للغاز المستخدم في توليد الكهرباء، وبالتالي فإن تعطيله لعدة أيام يعيد تشكيل المعادلة السياسية-الاقتصادية داخل الإقليم. فالاستهداف في هذا السياق لا يمكن قراءته كحادثٍ تقني أو رسالة محلية محدودة، بل كعملية تهدف إلى جملة من الاعتبارات الأمنية في مقدمتها:

1. إضعاف قدرة الإقليم على المناورة اقتصادياً عبر ضرب مصدر الطاقة الأول.
2. اختبار ردود أفعال بغداد وأربيل ومعرفة ما إذا كان الطرفان قادرين على ضبط الموقف.
3. ممارسة الضغط على القوى الكردية في لحظة سياسية تتسم بشبه انفراط في التفاهمات مع القوى الشيعية، خصوصاً والتحولات السياسية التي تشهدها هذه التفاهمات من بينها إعادة تمركز القوى السياسية على نحو جديد من التوافق.

إنّ الأهمية الاستراتيجية لاستهداف منشأة بحجم حقل خور مور لا تكمن في أثره الاقتصادي المباشر على إنتاج الطاقة في إقليم كردستان فحسب، بل في الدلالات المركّبة التي يحملها على مستوى إعادة تشكيل المعادلة الوطنية. فالضربة توحي بأن العراق يدخل مرحلة جديدة من الهجمات النوعية الموجّهة ضد البنى التحتية الحيوية، بما يجعل بيئة عدم اليقين الأمني أداةً مقصودة لإعادة هندسة المواقف السياسية وإعادة فتح ملفات السلطة والموارد التي أُغلق بعضها شكلياً في إدارة الحكومات السابقة، خصوصاً حكومة السيد السوداني.

فالهجوم على خور مور لا يمكن فصله عن سلسلةٍ من العمليات التي شهدها العراق خلال العامين الأخيرين، والتي استُخدمت فيها الطائرات المسيّرة كأداة ضغطٍ سياسي-أمني موجّهة بدقّة نحو أهداف ذات قيمة رمزية أو اقتصادية عالية. فقد استُهدفت في مراحل مختلفة مجموعةٌ من المراكز الحيوية، كان في مقدمتها مواقع لتمركز الشركات النفطية ومنشآت لوجستية قرب مطار أربيل الدولي، وأحياناً مقار حزبية أو مراكز نفوذ سياسي، في رسائل محسوبة لا تهدف إلى الإيقاع بخسائر كبيرة بقدر ما تهدف إلى إعادة ضبط التوازنات السياسية داخل العراق.

ومن المفيد هنا أن معظم تلك الهجمات التي نُسبت إلى جهات غير معروفة جاءت في لحظات سياسية حرجة: مرات أثناء مخاض تشكيل الحكومات، وأخرى خلال النزاع حول الموازنة أو ملف النفط والغاز، وأحياناً تزامناً مع التصعيد بين الفصائل المسلحة والقوات الأمريكية. وهذا يشير إلى نمط متكرر يقوم على معادلة مفادها أن استخدام الطائرات المسيّرة أداة سياسية لإعادة التفاوض على قواعد العملية السياسية عبر خلق بيئة ضغط أمني ممنهجة.

وبناءً عليه، فإن استهداف خور مور يمثل حلقة جديدة في هذا النسق السلوكي، لكنه يتجاوز الضربات السابقة في ثلاث أبعاد جوهرية:

1. الانتقال من استهداف رمزي أو محدود إلى استهداف البنية الاقتصادية للإقليم، وهو تطور يعكس إرادة التأثير في التوازنات بين القوى الشيعية والكردية عبر خلق اختلال مباشر في معادلة الطاقة.

2. إرسال رسالة مزدوجة إلى بغداد وأربيل مفادها أن أي تفاهمات حول النفط والغاز، أو حول توزيع الصلاحيات المالية، لا تعد نهائية ويمكن إعادة التفاوض بشأنها عبر أدوات الضغط الميداني.

3. توظيف المسيّرات في خلق حالة «ردع سياسي» داخلي، إذ يمكن أن يصبح الإقليم والحكومة المركزية أكثر ميلاً نحو القبول بحلول وسطية أو تقديم تنازلات لتفادي تكرار الضربات أو توسيع نطاقها.

إن هذا النمط من التصعيد، الذي يعتمد على المسيّرات لخلق ضغطٍ أمني منخفض الكلفة وعالي الجدوى السياسية، يعيد إنتاج بيئة عدم اليقين بوصفها جزءاً من لعبة إدارة السلطة داخل العراق. فالضربة تُسهم في إنتاج شعور عام بأن الاستقرار هش، وأن القدرة على تعطيل منشآتٍ حيوية قائمة وبقوة، مما يدفع مختلف الأطراف القوى الشيعية،

والقوى الكردية، والسلطة التنفيذية، والجهات الخارجية إلى إعادة تقييم مواقفها والتفاوض على ترتيبات السلطة والثروة بمرونة أكبر.

وبذلك، فإن استهداف خور مور يمثل تحولاً نوعياً من مجرد رسائل أمنية متبادلة إلى مرحلة جديدة يجري فيها استخدام الهجمات الدقيقة «وخاصة المسيّرات» لتغيير سلوك الأطراف السياسية، وتعظيم قدرة الجهات الفاعلة غير الحكومية على التأثير في صياغة الملفات السيادية للطاقة والأمن.

ثانياً: البعد السياسي للاستهداف وتأزيم العلاقة الشيعية-الكردية

تأتي هذه الهجمات، التي يرافقها وضع أمني غير مستقر في أربيل بسبب طبيعة السلوك الذي تؤديه عشائر الهركية، إذ تعكس هذه المعطيات بعدين: يرتبط الأول بالأمن المؤسسي (استهداف منشآت استراتيجية)، أما الثاني فهو على صلة وثيقة بالأمن المجتمعي/العشائري، في وقت تشهد فيه العلاقة بين القوى الشيعية والكردية مستويات غير مسبوقة من التوتر المتراكم. فبعد تشكيل الحكومة الحالية، استمرت الخلافات بين الطرفين حول ملفات النفط والغاز والموازنة والرواتب والمناطق المتنازع عليها، ولم تُنتج التفاهمات الحكومية حلولاً مستدامة. من هنا تظهر فرضية مهمّة: هل يسعى الفاعل المنفّذ للهجوم إلى محاولة تعميق التوتر السياسي الشيعي-الكردي؟

يمكن القول إن الاستهداف يسهم في هذا المسار من ثلاث زوايا:

1. **زرع الشك المتبادل**

ترى بعض القوى الكردية أن بعض الفصائل المسلحة ترسل رسائل ضغط لانتزاع تنازلات سياسية، بينما ترى قوى سياسية في بغداد أن تعظيم الضغط على الإقليم سيُحسّن شروط بغداد في الملفات المالية. وهذا الأمر يعود إلى طبيعة الرؤية السياسية التي

تتبناها بعض القوى في مجال إدارة العلاقة مع إقليم كردستان.

2. **خلق مناخ مساءلة داخل الإقليم نفسه**
يمكن أن يستغل الحادث في الصراع بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي حول إدارة الموارد، خصوصاً وأن خور مور يقع في مناطق نفوذ الاتحاد الوطني. وهذه من شأنها أن توجد مساحة للخلاف حول إدارة الإقليم وما يتبعها من ترتيب في المسؤوليات والصلاحيات خاصةً المسائل ذات الجوانب الأمنية.

3. **تحويل الخلاف التقني إلى خلاف بنيوي**
يعطي الهجوم زخماً للخطاب السياسي الذي يدفع باتجاه إعادة فتح ملف النفط والغاز من جديد بطريقة تحمل طابعاً صدامياً لا تعاقدياً.

وبذلك، يصبح الاستهداف جزءاً من عملية إعادة تشكيل هندسة التحالفات السياسية داخل بغداد، وربما تمهيداً لمرحلة تفاوضية جديدة حول شكل الإدارة الاقتصادية والسياسية لموارد الطاقة في العراق، في حال تكرار مثل هذه الأحداث في مناطق الإقليم وطبيعة الاستهداف التي ترتكز عليه.

ثالثاً: البعد الأمني—هندسة وضع أمني جديد

يبدو واضحاً أن الهجوم جزء من محاولات فرض وضع أمني جديد داخل العراق، وخصوصاً ضمن مناطق التماس بين الإقليم والمركز. هذا الوضع يتسم بثلاث خصائص:

1. التحول من الاستهداف العسكري التقليدي إلى الاستهداف الاقتصادي-الطاقوي، وهو ما يعكس انتقال الفاعلين نحو أدوات ضاغطة أكثر فاعلية وأقل تكلفة.

2. خلق مساحات فراغ أمني يمكن لكل طرف أن يملأها وفق حساباته الخاصة، وهو ما يفتح الباب أمام مزيد من التعقيد في إدارة الملف الأمني.
3. استنساخ نماذج ضغط إقليمية تشبه ما حدث في اليمن وسوريا ولبنان، حيث يصبح استهداف البنى التحتية جزءاً من لعبة النفوذ.

إن إعادة هندسة الواقع الأمني بهذا الشكل ليست مجرد نتيجة للأحداث، بل هي فعل متعمّد من أطراف ترى في هذا المسار فرصة لإعادة توظيف السلاح في السياسة دون مواجهة مباشرة مع الدولة.

رابعاً: الدور الأمريكي—محاولة تقليص نفوذ الفصائل عبر إدارة الأزمات

تسعى الولايات المتحدة منذ عام 2022 إلى إعادة ضبط السلوك الأمني للفصائل المسلحة في العراق. وقد تزايدت ضغوط الإدارة الأمريكية خلال عام 2025 أدوات الضغط السياسي والعسكري بما فيها العقوبات المحدودة والضغط عبر القنوات الدبلوماسية لإجبار بغداد على تبني مقاربة أمنية أكثر صرامة.

في هذا السياق، يمكن فهم استهداف خور مور ضمن مشهد أوسع:

كل خلل أمني كبير يجعل وجود الفصائل خارج سيطرة الدولة أكثر كلفة على بغداد وعلى الإقليم، ويمنح الولايات المتحدة فرصة إضافية لدفع الحكومة نحو إجراءات أكثر حزماً. وهذا من شأنه أن يخلق فرضية مترابطة قائمة على أساس الضغط وتداخل المصالح، فالمنطقة الإقليمية تتحرك فيها أولويات مصالح متعددة تصل في بعض الحالات إلى التعارض أو التناقض، مما يجعل احتمالات الانخراط ضمن بيئات غير مستقرة تهدف إلى إعادة تشكيل المشهد السياسي والأمني في العلاقات القائمة فعلاً.

وبالتالي، فإن الحادث يشكّل أداة لإعادة ترتيب ميزان القوة، سواء استُخدم بطريقة مباشرة أو تم استثماره سياسياً بعد وقوعه.

إن الاستناد إلى منهجية التصعيد المتدرّج يمكن أن تفسر الاستهداف بأنه ليس حادثة معزولة أو خارج سياق التفاعل بل يأتي ضمن سلسلة من الأحداث تشمل:

- استهداف قواعد للتحالف الدولي.
- تصاعد التهديدات ضد شركات الطاقة الأجنبية.
- الاشتباكات الحدودية المتكررة بين قوات الإقليم وفصائل مرتبطة بالحشد الشعبي.
- التدخلات الأمنية المتبادلة في مناطق مثل مخمور وكركوك والطوز.

هذه الأحداث تُظهر أن العراق يتعرض لعملية إدارة تصعيد مدروسة، تهدف إلى إعادة ضبط توازنات القوة داخل المشهد السياسي عبر استخدام الضغوط الأمنية كأداة تفاوض غير معلنة. ويبدو أن نمط الهجمات سواء عبر الطائرات المسيّرة أو عبر السماح بجيوب انفلات عشائري في مناطق حسّاسة يؤشر إلى مقاربة تهدف إلى إشغال الفاعلين السياسيين بقضايا الأمن الداخلي بما يقلّل من قدرتهم على التكتل في ملفات أكثر استراتيجية كإدارة الموارد أو ترتيبات الحكم. كما يعزز هذا النمط فكرة أن بعض الأطراف ترغب في خلق بيئة هشّة تُبقي جميع القوى في حالة ترقب.

خامساً: مآلات المشهد—إلى أين تتجه البيئة العراقية؟

إن طبيعة الاستهدافات المتكررة للبنى الحساسة والحيوية في إقليم كردستان، إلى جانب بعض الأزمات الأمنية الناتجة عن طبيعة المشاكل الاجتماعية، قد تؤدي إلى احتمالين:

يرتكز الاحتمال الأول على مسار الصدام السياسي المتجدد، إذ تستمر الضربات وتتصاعد أزمة الثقة بين القوى السياسية، بما يهدد قدرة الحكومة على المحافظة على توازناتها الحالية، وربما يدفع نحو إعادة هندسة التحالفات.

أما الاحتمال الثاني، فقد يكون ضمن مسار إعادة التفاهم الأمني، وفيه قد تنجح بغداد—بدعم أمريكي—في فرض معادلة أمنية جديدة تُقيّد الفصائل وتدعم الإقليم في احتواء أو ردع هذه الهجمات من خلال استمكان عالٍ من حيث الرصد والمعالجة، لكن هذا المسار سيصطدم بمقاومة كبيرة من القوى التي ترى في التحرك الأمريكي تهديداً مباشراً لنفوذها في حال استعانت حكومة بغداد بالقدرات الأمريكية في هذا المجال.

خلاصة

إن استهداف خور مور يمثل لحظة كاشفة للمشهد العراقي تُظهر كيف تتداخل السياسة بالطاقة، وتتقاطع المصالح المحلية مع الإقليمية والدولية، وكيف يمكن لحدث واحد أن يعيد تشكيل الهندسة الأمنية والسياسية برمتها. وهذا الأمر يزيد من تداخل الإشكاليات الأمنية والسياسية ويفتح جيوباً جديدة لخلافات أو تراكمات يمكن أن تسهم في خلق أجواء من عدم اليقين.

ومن ثم فإن أهم التوصيات التي يمكن أن توصي بها هذه الورقة هي الآتي:

- تطوير شبكة رادارية مشتركة بين بغداد وأربيل تعتمد على تقنيات كشف الطائرات منخفضة البصمة، مع دمج قدرات الاستخبارات العسكرية وجهاز مكافحة الإرهاب.
- تدقيق الوضع الأمني في المناطق المحيطة بخور مور واعتماد «حزام أمني» متعدد الطبقات.
- اتفاق القوى السياسية الرئيسة في بغداد وإقليم كردستان يحظر استثمار الهجمات أمنياً في النزاع السياسي حول النفط والغاز، ويُركز على حماية البنية التحتية.
- طلب دعم تقني من دول تمتلك خبرات في حماية منشآت الغاز (مثل النرويج وقطر) عبر برامج تدريب أو استشارات فنية.
- تقليل التوترات بين أربيل والسليمانية عبر اتفاق أمني داخلي لتوحيد بروتوكولات حماية الحقول.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org